الخطاب الصحفي إزاء القضايا الاقتصادية في الجزائر

أ.مباركي ابتسام
جامعة الجزائر 3
betty_mebarki@outlook.fr

الملخص:

تعد الصحافة الاقتصادية من الصحافة الحية والتي تتطلب العديد من المقومات لتقوم بدورها بالدقة والسرعة المطلوبة، ونظراً لأهميتها ولدورها في التنمية الاقتصادية في كافة المجتمعات، جاءت هذه الدراسة بهدف تقييم معالجة وتناول الصحف اليومية الجزائرية للشأن الاقتصادي، وهذه الدراسة لا تهدف إلى النقد بقدر ما تهدف إلى محاولة الوصول إلى نقاط الضعف إن وجدت والصعوبات التي تواجهها وتحول دون قيامها بدورها المطلوب، والبحث في طرق حل الصعوبات وتطوير أداء هذه الصحافة.

وقد اتبعت هذه الدراسة في سبيل تحقيق هدفها المنهجي التحليلي النقدي مستخدمة أسلوب تحليل المضمون كأداة، و قد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج حول التغطية الكيفية و الكمية للصحف اليومية الجزائرية للقطاع الاقتصادي، وتمثلت أهم هذه الصعوبات حسب النتائج في ندرة الصحفيين الاقتصاديين الاختصاصيين خاصة في الصحافة الخاصة.

وقدمت بعض المقترحات لرفع من مستوى أدائها، كما تمت توصية بضرورة القيام بدراسات تبحث في القضايا التي لم يكن بالإمكان التطرق لها في ذات الدراسة، ومن أهم التوصيات، ضرورة إعادة ترتيب أجندة الصحف بما يتعلق بما تقدمه للقارئ من هذه المواد الاقتصادية التي ربما بفضلها يتغير القطاع الاقتصادي في الجزائر إلى الأفضل.

Abstract

The economic press is considered as a lively press and that requires many supports to work out its role precisely and rapidly. Because of its importance and its role in economic development in all societies, this study is aimed to visualize the treatment and evaluation of making up the Algerian daily newspapers and economic affairs. this study does not aim to criticism As far as it aims at trying to access the weaknesses the difficulties that it face or it functions without its required role and seeks in different ways of solving the difficulties and improve the press performance.

This study is done in order to achieve its systematic goal and analytical cash used the content analysis as a method, and the study may come to many conclusions about how the coverage and amount of Algerian daily newspapers of economic sector, and represents the most important of these difficulties in the results of scarcity of specialists in economical journalism, in particular the private press.

And some of the proposals are made to raise the level of their performance, as it has been recommended to look for further studies for issues that could not be addressed in the same study itself, and the most important recommendations is the need to rearrange newspapers Agenda in respect of what it offers to the reader of economic materials that perhaps thanks to them, the economic sector in Algeria is changing for the better.

مقدمة:

يعبر الإعلام بكافة وسائله من أهم وسائل التنمية في العصر الحديث، ولم تعد مسألة تأثير الإعلام ودورهم على المجتمعات أفرادا ودولاً مثارا للجدل، عكفت الدراسات الإعلامية على بحث أفضل الخيارات المتاحة لإيصال الرسائل الإعلامية المختلفة وبفعالية إلى الجمهور المستهدف، وتساهم وسائل الإعلام في تحقيق التنمية بمجالاتها المختلفة من خلال توفير المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الدينية و الرياضية و العلمية....الخ. إذ يعد الإعلام أداة إستراتيجية لدفع الاقتصاد و عامل من عوامل التنمية الحقيقية في بلدان العالم كافة حيث يحتل الاقتصاد مكانة كبيرة نظراً لتداخله مع العديد من المجالات فالمعلومة الاقتصادية أساس كل الإنجازات التي يبنى عليها الاقتصاد الوطني (1).

ومن أهم عوامل ظهور الإعلام الاقتصادي و تطوره، ازدياد ثقل الحياة الاقتصادية وتقدم الموضوع الاقتصادي على سلم الأولويات السياسية و الاجتماعية و العسكرية، و مع اتساع الطبقة الوسطى و التي تعد المحرك الرئيسي في المجتمعات، و لأهمية الاقتصاد حاولت هذه الطبقة القيام بدور فاعل و مؤثر في الحياة الاقتصادية إذا أصبح الموضوع الاقتصادي غير قاصر على طبقة دون أخرى و أصبح جماهيرياً يشكل منظومة متكاملة تتضمن ثلاث منظومات رئيسية: المنظومة الصحفية الاقتصادية و المنظومة الإذاعية الاقتصادية (2).

و باعتبار أن المجتمع الجزائري قد وصل إلى مرحلة معينة من التكامل و النضوج، أصبح معها الإعلام الاقتصادي ضرورة، كما أن القضايا و الأحداث الاقتصادية أصبحت من أهم

أولويات المواطنين و القائمين على وضع السياسات الاقتصادية بشكل عام و معالجة القضايا والأزمات المستجدة بشكل خاص.

و في هذه المرحلة التي يمر بها الجزائر بتغيرات و تحولات تنموية كبيرة كماً و نوعاً، إضافة إلى المؤثرات العالمية، لابد للوسائل الإعلامية الجزائرية أن تضطلع بالدورات المنتظر منها، لأن التنمية الشاملة و الاقتصادية التي يسعى الجزائر منذ سنوات لتحقيقها في سبيل تحسين المستويات المعيشية للأفراد تتطلب زيادة الوعي بالمعطيات ذات العلاقة لدى كافة أفراد المجتمع بمختلف الأعمار والاهتمامات و التخصصات.

ويعول على الصحافة اليومية الجزائرية الاقتصادية المساهمة بتحقيق هذا الوعي بوضع القارئ ضمن منظومة الاقتصاد الوطني فما هو إلا مستهلك، أو مستثمر، أو منتج، فالإعلام الاقتصادي يوفر المعلومات للعامة و للمتخصصين حول الأوضاع الاقتصادية محلياً وعالمياً و تأثيراتها المتوقعة على المدى القريب و البعيد، إضافة إلى فرص الاستثمار المتوفرة ومجالاته وقوانينه و إجراءاته، و فرص العمالة والتشغيل و حركة التبادل التجارية الدولية وتوعية المواطنين بحقوقهم ضمن الممارسات المنافية للقانون من احتكار و غش و تهريب وغيره (3).

طرح الإشكال:

يعد الإعلام أداة إستراتيجية لدفع الاقتصاد وعجلة التنمية الحقيقة في بلدان العالم كافة، حيث يحتل الاقتصاد مكانة كبيرة نظراً لتداخله مع العديد من المجالات، فالمعلومة الاقتصادية أساس كل الإنجازات الذي يبنى عليها الاقتصاد الوطني. وعليه بناءاً على مسح التراث العلمي، فإن مشكلة الدراسة تسعى إلى رصد وتحليل الخطاب الصحفي الجزائري نحو القضايا الاقتصادية و الوقوف على أبرز الموضوعات التي تضمنها الخطاب، و كذلك على أوجه التشابه والاختلاف بين خطاب صحف الدراسة و التعرف على الأطر الإعلامية التي تقدم هذه الصحف خلال حدث التذبذب الاقتصادي في البلد، ومن هنا تطرح الطالبة السؤال الرئيسي لمشكلة البحث و هي : ما تأثير الخطاب الصحفي في جريدتي الشروق والشعب إزاء القضايا الاقتصادية في الجزائر؟ كيف ساهمت الصحافة المكتوبة من خلال صفحاتها الاقتصادية في ترقية الاقتصاد خارج المحروقات في الجزائر؟

في خضم الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر حالياً إثر انخفاض أسعار المحروقات، ونظراً لاهتمام الصحافة بقطاع الاقتصاد كونه العمود الفقري لقيام الدول أو انهيارها ومعيار لوزن حجم ثقلها الاقتصادي، فهذه الدراسة تهدف إلى محاولة فهم دور الصحافة الجزائرية الخاصة و العمومية في ترقية الوضع الاقتصادي من خلال مد حلول للمسؤولين وصناع القرار.

تعددت الكتابات و الآراء و الانتقادات والحلول والأخبار وكذا التقارير والإحصاءات، لكن هل هذه المضامين الصحفية تؤدي وظيفتها من خلال إرسال الرسالة الإعلامية للقارئ كما يفترض أن تصل، سواء كانوا خبراء اقتصاديين أم فاعلين في ذات القطاع أم مستثمرين، و المراد من كل هذا صناع القرار الذين من شأنهم التغيير من بعض القرارات التي قد لا تكون مناسبة، لما لا و الصحافة المكتوبة تقدم آراء تهم جل القراء، وتساعد كذلك في ترقية الاقتصاد، لأنها تعتمد على خبراء في مجال التحليل الاقتصادي، وطرح جملة من الحلول التي من شأنها تفادي العديد من الأزمات.

فأهمية الدراسة هي معرفة كيفية الوصول إلى اقتصاد مثالي ذا مستوى راقٍ ينافس الدول النامية والمتقدمة، يعتمد على جلّ الصناعات ليس الطاقوية فقط، فالجزائر من بين أغنى الدول وتستطيع أن تكون من بين الدول المصدرة و ترقى باقتصاد مثين لا تهزه ريح النفط، وهذا من خلال دراسة وصفية تحليلية لمضامين الصفحات الاقتصادية في الجرائد اليومية الجزائرية.

نوع الدراسة وحجم العينة:

تجمع هذه الدراسة بين الدراسة التحليلية و المقارنة، ففي الشق التحليلي تسعى إلى وصف و تحليل وتفسير الخطاب الصحفي الجزائري في الصحيفتين محل الدراسة إزاء تناولهما للقضايا الاقتصادية المطروحة. أما الشق المقارن، حيث نركز في هذا السياق على الدراسة مدى التشابه و الاختلاف بين الحقائق التي تم الحصول عليها بهدف التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة و الوصول إلى الاستنتاجات وخلاصات، لما يمكن عمله لتغيير الظروف والعوامل المحيطة بالظاهرة في الاتجاه الإيجابي (4)، وعليه فمن خلال الربط بين الجانب التحليلي للخطاب والجانب المقارن يمكن أن نقدم تحليلا أكثر عمقا ودقة للموضوع

محل الدراسة و الإلمام بجميع جوانبها. اعتمدنا في تحليل بيانات الدراسة على أداة تحليل المضمون وكذا المقابلة التي أفادتنا كثيراً في جمع المعلومات.

يمثل مجتمع الدراسة مختلف موضوعات و قضايا الاقتصاد خارج المحروقات في يوميتي "الخبر" و "الشعب" خلال الفترة الزمنية الممتدة بين نوفمبر 2014 إلى أفريل 2015، من ضمن المجتمع الكلي في هذه الدراسة و هو الصحافة المقروءة في الجزائر، أما فيما يخص العينة فقد تم اختيار يوميتي "الشعب" و "الخبر" الصادرتان بشكل منتظم كعينة تمثيلية من الصحافة الجزائرية الخاصة و العمومية الناطقة باللغة العربية، كون أن هاتين الجريدتين يتابعان حيثيات اقتصاد الجزائر خاصة الاقتصاد خارج المحروقات، حيث بلغ مجموع أعداد يوميتي الدراسة والتحليل خلال الستة (6) أشهر من الفاتح نوفمبر 2014 إلى آخر يوم من شهر أفريل 2015 ، في جريدة "الخبر" 179 عدد وفي جريدة "الشعب" 155 عدد، و أردت دراسة 10 ٪ مستخدمة العد العشوائي الأول رقم 2 في جريدة "الشعب" و 3 في جريدة "الخبر" .

تحديد فئات التحليل :

إن الهدف من تحديد فئات التحليل هو تسهيل التحليل و تصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية و الشمول، وتسعى عملية وضع الفئات Catégorisation إلى تنظيم و في نفس الإطار أشياء أو أشخاص من نفس الطبيعة وهي تهدف إلى تقسيم المحتوى إلى منظومة من الأفكار التي لها علاقة مباشرة بإشكالية و أهداف الدراسة، و منه تجنب باقي الأفكار التي لا تخدم تلك التوجهات، وعلى هذا فإنه لا توجد فئات نمطية صالحة لكل أنواع البحوث، بل يتوقف اختيارها على إشكالية البحث وأهدافه كما يتوقف على طبيعة المحتوى المراد تحليله وطبيعة الدراسة و كميتها (5).

تحديد مفاهيم الدراسة :

1 - الصحافة: يقول صابات إن الصحافة تعني الكلمة الأجنبية "journalism" أي المهنة الصحفية، و تعني كذلك Press مجموع ما ينشر في الصحف. غير أننا نضيف أن الإنسان منذ أن خلق عرف الصحافة بمفهومها الاتصالي، فالاتصال صفة لازمة من صفات الكائنات، وفي الإطار الإنساني تعتبر الصحافة وظيفة ضرورية لتحقيق النشاط الاجتماعي، ومعرفة أحوال الغير و تبادل الخبرات و المنافع، وكان الإنسان قديما يعبر عن نفسه في مجال الاتصال عن طريق النقوش على الحجارة في المعاب، أو الكتابة على الجلود وورق البردى (6).

أول من استخدم كلمة "صحافة" في اللغة العربية هو الشيع نجيب الحداد الذي أنشأ جريدة "لسان العرب" في الاسكندرية في عام 1876، كما ذكر ذلك الفكيونت فيليب دي طرازي في جزء من كتابه "تاريخ الصحافة العربية" (7).

أما التعريفات الغربية فقد عرفت الصحافة بأنها "نشرة" تطبع آلياً من عدة نسخ و تصدر عن مؤسسة ما، وتظهر بانتظام في فترات متقاربة جداً أقصاها أسبوع ويشترط فيها أيضا أن تكون ذات طابع عالمي، و ذات فائدة عامة تتعلق بشكل خاص بالأحداث الجارية (8).

التعريف الإجرائي: و انطلاقاً من هذه التعاريف فإن "الصحافة هي وسيلة تخاطب جمهور عام أو خاص عبر رسائل إعلامية في مختلف في مختلف التخصصات ولجميع الفئات تطبع دورياً: يومياً، أسبوعياً، نصف شهرياً أو شهرياً بغرض الإطلاع و إلمام القراء بالحدث.

2 - التنمية " Development": وهو من المفاهيم التي تركز على البعد الديناميكي للنظام، و يدل المفهوم على مدى تزايد أو نقص القوة في النظام السياسي، ويتخذ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي GNP أو الدخل الفردي مؤشراً منفصلاً، والنمو على حد سواء، فالتنمية تستخدم كمرادف للنمو Growth (9).

ولقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية و سياسية تحتل مكانا بارزاً في الامور العالمية منذ 1945، كذلك غدت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفرع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي (10).

التعريف الإجرائي: وعليه فإن التنمية كسياسية اقتصادية لمدة طويلة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على التخلف وتقليل التبعية للدول الأجنبية.

صناعة القرار Decsision-Making : وهي عملية اتخاذ مختلف القرارات والقوانين في المجتمع و من يسهم في العملية و كيفية إعداد القرار قبل إصداره، والمستويات المختلفة الاتخاذ القرار ثم تنفيذه (11).

التعريف الإجرائي: هي عبارة عن أحكام و قرارات يتخذها صناع القرار و المسؤولين في عدة ميادين بهدف تحقيق خدمة أو إصلاح قرارات سابقة، ثم إعطاء الأمر بتنفيذها.

الدراسات السابقة:

أ/ دراسة عبد الرزاق بن هارون: "إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي –حالة التمور الجزائرية - : (12)

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور قطاع التجارة الخارجية والصادرات في رفع أداء النمو الاقتصادي، إضافة إلى تقديم واقع للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، واستعراض لدور القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر من خلال إسهامه في تنمية الصادرات النفطية، حيث طرح الطالب التساؤل الرئيسي المتمثل ب: كيف تمكن تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على الجانب الزراعي بالنسبة لإنتاج التمور في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري؟. هذا، واستعمل الطالب في دراسته المنهج التاريخي لاستعراض مراحل التي مرت بها انجازات استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات، كما استخدم النهج الوصفي للبحث في طرح بعض المفاهيم النظرية، أما جانب دراسة الحالة فمن خلاله تم إبراز مساهمة القطاع الزراعي والمتمثل في إنتاج التمور ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر. وعليه، فأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: أن التطور الزراعي المسجل خلال السنوات الأخيرة في شتى الميادين ساهم بقسط كبير في توفير العديد من المنتجات الزراعية وبكميات معتبرة حيث قلصت فاتورة استيراد الأغذية وبالتالي ضمان جزء من الأمن الغذائي، ومن جهة أخرى وفي مجال التبادل العلمي بين البلدان المنتجة للتمر ورغم أهمية هذه الثروة الثمينة جداً والإمكانيات المتاحة، لم يرقى التعاون بعد بين الدول المنتجة إلى مستوى متقدم وخاصة في مجال توحيد وتطوير البحوث العلمية في شتى الميادين من بينها مثلاً: مكافحة الآفات، الري، التسميد وكذا الجانب المتعلق بالتسويق الذي بات يشكل أحد الانشغالات الرئيسية والذي ربما يكون العامل الأول الذي يحد من تكثيف زراعة النخيل في النخيل في الدول المنتجة للتمر.

ب/ دراسة جمال الجاسم المحمود: "دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي": (13)

حاول الباحث في بحثه توضيح العلاقة بين التنمية ووسائل الاتصال الجماهيري وإبراز دور الإعلام التنموي في الخطط التنموية الوطنية والقومية، وفي هذا الاتجاه حاول تسليط الضوء على مواقف الباحثين في الشأن الإعلامي تجاه هذه القضية المهمة. استند البحث إلى المنهج التحليلي التوصيفي لحالة الإعلام العربي ودوره المتوقع في الخطط التنموية الوطنية والقومية من خلال البيئة السليمة، والاستخدام الجيد لوسائل الاتصال. سعى الباحث إلى تشخيص وضعية الإعلام العربي الراهن بطرحه لتساؤلات عديدة تتعلق بموقع هذا الإعلام

ودوره تجاه الموضوع المثار .. وتقدمنا برؤية جديدة لمشروع إعلامي عربي تنموي. ليؤكد من خلالها حلولاً مترابطة فيما بينها لتحقيق الهدف المنشودومنها: التغيير الشامل، خلق ثقافة ديمقراطية، تفعيل المشاركة السياسية، إيجاد صناعة إعلامية عربية، تنظيم حملات إعلامية تنموية، إلغاء الموانع القانونية، إحلال قيم ومعتقدات وسلوكيات جديدة ... إلخ. ووصل الباحث إلى استنتاجات وأهمها أن دور الإعلام المؤثر في التنمية قضية لا تحتاج إلى دليل على الرغم من جوانب القصور التي أوضحناها. المهم في المهم في الموضوع تحديد هذا الدور بالتنسيق مع الجميع الجهات من سياسية، وغقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتعليمية، ورأي عام، وعلاقات عامة، لتخطيط الإعلامي الشامل الذي يواكب مجمل المتغيرات الخاصة بالتننمية وتحديد المتطلبات الضرورية لتنفيذ الأهداف المحددة والتركيز على القضايا الأخرى المتصلة بالموضوع، من خلال برنامج إعلامي مدروس وهادف.

النتائج التحليل الكمي والكيفي لجريدتي "الخبر" و "الشعب":

نتناول في هذا العنصر نتائج تحليل البيانات المتعلقة بمحتوى المواضيع الإعلامية الاقتصادية في يوميتي "الخبر" و"الشعب"، و ذلك وفقا للعينة المختارة و التي بلغ عدد مفرداتها 18 و16 على التوالي، توزعت على 6 أشهر من 1 نوفمبر 2014 إلى 31 أفريل 2015 و سيتم عرض البيانات وفق المضامين التي تمت معالجتها من طرف الجريدتين، بشكل يمكننا من معرفة مجالات الاهتمام التي نقلتها يوميتي "الخبر" و"الشعب" للجمهور، وما إذا كانت هناك اختلافات في الاهتمام بهذه القضايا بمختلف أنواعها .

والهدف هو معرفة ما إذا كانت المواضيع الاقتصادية خارج المحروقات تحظى بالمعالجة الإعلامية في يوميتي "الخبر" و "الشعب" أكثر من غيرها، و ما إذا كانت تساعد من رفع مستوى الاقتصاد الوطني، لذلك فإن الاهتمام العام بالقضايا الاقتصادية المختلفة يتغير يوماً بعد يوم، ما يؤدي بالضرورة إلى اختلاف موقعها ضمن الأجندة العامة للجريدتين.

جدول رقم (01) يبين الأعداد المدروسة ليومية "الشعب":

الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقالات
1	16556	الأحد 2 نوفمبر 2014	5
2	16566	الخميس 13 نوفمبر 2014	12
3	16576	الثلاثاء 25 نوفمبر 2014	4
4	16586	الأحد 07 ديسمبر 2014	3
5	16596	الخميس 18 ديسمبر 2014	9
6	16606	الثلاثاء 30 ديسمبر 2014	7
7	16616	الاثنين 12 جانفي 2015	6
8	16626	السبت 24 جانفي 2015	3
9	16636	الأربعاء 4 فيفري 2015	1
10	16646	الاثنين 16 فيفري 2015	1
11	16656	السبت 28 فيفري 2015	5
12	16666	الأربعاء 11 مارس 2015	3
13	16676	الاثنين 23 مارس 2015	8
14	16686	السبت 04 أفريل 2015	6
15	16696	الأربعاء 15 أفريل 2015	4
16	16706	الاثنين 27 أفريل 2015	7

تم انتقاء عينة البحث في جريدة "الشعب" اعتباراً من بداية تراجع أسعار النفط الموافق لشهر "نوفمبر 2014" إلى غاية شهر "أفريل 2015" الفترة التي عرفت خلالها تحولات في الاقتصاد الوطني واتخذت خلالها كذلك قرارات عدة في هذا المجال.

الجدول رقم (03) يمثل الأعداد المدروسة في جريدة "الخبر"

الرقم	العدد	تاريخ الصدور	عدد المقالات
1	7600	2014-11-02	11
2	7601	2014-11-03	1
3	7611	2014-11-13	3
4	7621	2014-11-23	2
5	7631	2014-12-03	33
6	7641	2014-12-13	6
7	7651	2014-12-23	4
8	7661	2015-01-03	3

9	7671	2015-01-13	-
10	7681	2015-01-23	1
11	7691	2015-02-02	3
12	7701	2015-02-12	6
13	7711	2015-02-22	5
14	7721	2015-03-04	1
15	7731	2015-03-14	8
16	7741	2015-03-24	-
17	7751	2015-04-03	1
18	7761	2015-04-13	6
19	7771	2015-04-23	2

تم انتقاء عينة البحث في جريدة "الخبر" اعتباراً من بداية نزول أسعار المحروقات الموافق لشهر نوفمبر 2014 إلى غاية شهر أفريل 2015 ، الفترة التي عرفت خلالها الجزائر تحولات في الاقتصاد الوطني، و اتخذت خلالها كذلك قرارات عدة في هذا المجال. و خلال عملية التحليل كان هناك عدد لم يعالج مواضيع ذات صلة بالموضوع محل الدراسة، فلجأنا إلى تعويضه بأخر لكي يكتمل عدد العينة.

التحليل الكمي و الكيفي لجريدتي "الشعب" و"الخبر":

يعتبر التحليل الكمي من أبرز سمات تحليل المضمون، حيث يلجأ الباحث من خلال الأساليب والطرق الإحصائية إلى تبويب و تصنيف الفئات المحددة و جدولة الوحدات وقياسها، و التعبير عن النتائج بقيم عددية تحدد المدى الذي تقع فيه هذه الوحدات. والتحليل الكمي وحده يعتبر مجرد مظهرية إحصائية لأنه يقتصر على القراءة السطحية للمادة ولا يحاول أن يتعمق في الأسباب والخلفيات و هي المهمة التي توكل إلى التحليل الكيفي. وحسب الدكتور محمد عبد الحميد فإن التحليل الكمي يمثل السبل إلى تحقيق الموضوعية والتقليل من أخطار التحيز، و إمكانية التحقق من ثبات النتائج.(6)

1/ الأشكال الإعلامية التي تم بها معالجة موضوع الاقتصاد خارج المحروقات:

جدول يمثل فئة العناوين لجريدتي "الخبر" و "الشعب":

	جريدة الشعب		جريدة الخبر	
عنوان	تكرار	نسبة م %	تكرار	نسبة م %
بسيط	7	% 8.33	6	% 8.69
مركب	77	% 91.66	63	% 91.30
المجموع	84	% 100	69	% 100

من خلال الجدول الذي يبين لنا عن أنواع العناوين في يومية "الشعب"، يتبين لنا من خلال الجدول أن يومية الشعب استعملت العناوين المركبة بكثرة و التي جاءت بنسبة 91.66 ٪ و هو ما يعادل 77 عنوان من مجموع 84، أما العناوين البسيطة قدرت بـ 8.69 ٪ و هو ما يعادل 6 .

استخدمت جريدة الشعب العناوين المركبة بنسبة كبيرة، دليل على أنها تميل إلى تقديم تفاصيل عن الأحداث، وأنها استخدمت الأنواع الصحفية التي تعتمد على الإلمام بكل جوانب الخبر، وعندما لا توجد هناك معلومات كافية تكتفي بتقديم أخبار موجزة بعناوين بسيطة.

أما عن أنواع العناوين في يومية "الخبر"، يتبين لنا من خلال أن يومية الخبر استمعت العناوين المركبة بكثرة و التي جاءت بنسبة 91.30 ٪ وهو ما يعادل 63 تكراراً من أصل 69، في حين جاء العناوين البسيطة بتكرار قدره 6 أي بنسبة 8.69٪.

استخدمت جريدة الخبر العناوين المركبة بكثرة مقارنة بالعناوين البسيطة، و هذا ما دل على أن الجريدة هي الأخرى تهتم بتقديم المادة الإعلامية بتفاصيلها و الإلمام بجميع جوانب الحدث.

الجدول يمثل فئة المادة الإعلامية في جريدتي "الشعب" و "الخبر"

	جريدة الشعب		جريدة الخبر	
نوع المادة الإعلامية	تكرار	نسبة م %	تكرار	نسبة م %
خبر بسيط	5	% 5.95	4	% 5.79
خبر مركب	19	% 22.61	13	% 18.84
تقرير صحفي	51	% 60.71	48	% 69.56
مقال صحفي	-	-	-	-

حوار صحفي	3	% 3.57	1	% 1.44
روبورتاج	1	% 1.19	-	-
تحقيق صحفي	1	% 1.19	1	% 1.44
تعليق صحفي	2	% 2.38	-	-
عمود صحفي	2	% 2.38	-	-
كاريكاتور	-	-	2	% 2.89
المجموع	84	% 100	69	% 100

يكشف لنا الجدول الذي يبين فئة المادة الإعلامية عن نوع القوالب الصحفية التي وظفتها يومية "الشعب" و"الخبر" لمعالجة الأحداث الاقتصادية خارج المحروقات. و بحسب بيانات الجدول فإن جريدة "الشعب" استخدمت قالبين أساسين هما: التقرير الصحفي والخبر المركب، و نلاحظ أن هناك تفاوت بين هذين القالبين من حيث التوظيف، إذ يحتل التقرير الترتيب الأول بتكرار قدره 51 من مجموع 84 و بنسبة 60.71 ٪ ، و قد وظف لتغطية الأحداث الاقتصادية و تتبع جديدها وتحليل جوانبها المختلفة، وجاء الخبر المركب في الترتيب الثاني بتكرار قدره 19 و بنسبة 22.61٪، أما الخبر البسيط جاء في الترتيب الثالث بتكرار قدره 4 و بنسبة 5.95 ٪، أما الحوار الصحفي جاء بتكرار قدره 3 و بنسبة 3.57 ٪ ، التعليق و العمود جاؤوا بالترتيب نفسه وبتكرار قدره 2 لكل منها و بنسبة 1.19 ٪، في حين لم تستخدم الجريدة المقال الصحفي، الروبرتاج والكاريكاتور الذي قد يكون له رجع صدى مؤثر في مجتمعنا.

استخدمت الجريدة لكل من التقرير والخبر المركب يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة الجريدة فهي يومية و من خصائص هذه الأخيرة الاعتماد على الأخبار والتقارير في تقديم المواضيع الاقتصادية، بالإضافة إلى أن هذين القالبين هما المناسبان لتقديم المعلومات الكافية للقارئ، على غرار الأنواع الأخرى التي تحتاج إلى مساحة أكبر و تفاصيل أكثر حول الحدث.

في حين استخدمت جريدة "الخبر" استخدمت التقرير الصحفي بكثرة بتكرار قدره 48 من أصل 69 و بنسبة 69.56 ٪، أما الخبر المركب الذي جاء في المرتبة الثانية بتكرار قدره 13 بنسبة 18.84 ٪، أما المرتبة الثالثة فجاء الخبر البسيط بتكرار قدره 4 أي بنسبة 5.79 ٪، أما الكاريكاتور بلغ تكراره بـــ 2 أي بنسبة 2.89 ٪ و يليه الحوار الصحفي و التحقيق بتكرار قدره 1 أي بنسبة 1.44 ٪.

استخدمت الجريدة التقرير و الخبر المركب كون هذين القالبين هما المناسبين لتقديم المعلومات الكافية للقارئ. إضافة إلى أن الجريدة لم تنوع في القوالب الأخرى دليل على عدم اهتمامها بالمواضيع الاقتصادية بكثرة ، لعد استعمالها الروبرتاج الصحفي والعمود والتعليق والمقال، وذلك يعود إلى طبيعتها في إعطاء الرأي و إلى خطها الافتتاحي .

نستخلص من خلال الجدولين الخاصين بفئة العناوين و كذا فئة نوع المادة الإعلامية الذين بينا لنا كيفية تعرض الجريدتين لموضوع الاقتصاد خارج المحروقات حيث تناولتاه في قوالب صحفية متنوعة و أعطتا أهمية للموضوع، خاصة جريدة الشعب مقارنة بجريدة الخبر التي لم تنوع من القوالب الأخرى.

2/ كيفية إبراز هاتين الجريدتين قدرة الجزائر على التصدير خارج المحروقات:

الجدول يمثل فئة الفاعلين في جريدة "الشعب" و "الخبر"

	جريدة "الشعب"		جريدة "الخبر"	
المواضيع	التكرار	نسبة م %	التكرار	نسبة م %
وزراء	34	% 36.17	11	% 15.27
خبراء اقتصاديين	9	% 9.57	2	% 2.77
مسئولين أجانب	5	% 5.31	7	% 10.14
مواطنين	4	% 4.25	22	% 31.88
مسئولين آخرين	42	% 44.68	30	% 43.47
المجموع	94	% 100	72	% 100

يكشف لنا جدول الفاعلين الذين ركزت عليهم جريدة الشعب، حيث جاء المسئولين الآخرين في المرتبة الأولى بتكرار قدره 42 فاعل من مجموع بلغ 94 أي بنسبة قدرت بـ 44.68 ٪ ، أما الوزراء فجاء في المرتبة الثانية حيث بلغ تكراره 34 فاعل بنسبة 36.17 ٪، أما المرتبة الثالثة فاحتلتها خبراء اقتصاديين بتكرار قدره 9 فاعلين وبنسبة 9.57 ٪، أما المسئولين الأجانب بلغ تكراره 5 فاعلين أي بنسبة 5.31٪ ، أما المواطنين قدر تكراره بـ 4 فاعلين أي بنسبة 4.25 ٪.

نلاحظ من خلال تحليلنا لجدول الفاعلين أن جريدة الشعب اهتمت باستقاء المعلومات من المسئولين كالوزراء والمدراء ومسئولي الشركات والمؤسسات الاقتصادية وكذا المسؤولين الأجانب وغيرهم، خاصة المحليين منهم لنقل الحدث الاقتصادي المحلي و الوطني والتدقق في

معالجته، ويعود بالدرجة الأولى إلى محاولة إبراز أهم ما يحصل في الواقع المجرد وتوصيل للقراء أهم المشاريع والقرارات التي يتخذها المسئولين في تغيير و تحسين مستوى الاقتصاد الوطني و المحلي و تحقيق ما يسمى بالاكتفاء الذاتي وتجنب التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية.

أما جريدة "الخبر" فلاحظنا أنها ركزت للمسئولين الآخرين بتكرار قدره 30 من أصل 72 تكراراً أي ما يوافق 43.47 ٪، أما المرتبة الثانية كانت للمواطنين بتكرار قدره 22 بنسبة 31.88 ٪ ، ثم الوزراء بتكرار 11 ونسبة 15.27 ٪، أما مسئولين أجانب بـ 7 أي بنسبة 10.14 ٪، أما الخبراء الاقتصاديين فجاءوا بتكرار قدره 2 بنسبة 2.77٪

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن جريدة الخبر اهتمت بنقل الوقائع المحلية و الوطنية على صناع القرار المحليين، وهذا راجع بضرورة إلى طبيعة الجريدة على أنها وطنية بالدرجة الأولى، و همها الأول نقل انشغالات المواطنين و مشاكلهم للسلطات العليا، في حين لم تعالج مواضيع التنمية خارج المحروقات من زاوية بإمكانها توصيل للمسئولين حلول تساعدهم في الرفع من مستوى الاقتصاد للبلد، و هذا ناتج على عدم اعتمادها على خبراء اقتصاديين يحللون الوضع و يعطوا نظرة مستقبلة للمستقبل الاقتصادي للبلد .

ومنه نستنتج من خلال هذه الفئة التي تبين لنا أن جريدة الشعب اعتمدت على خبراء اقتصاديين في معالجة المواضيع الاقتصادية خارج المحروقات، مقارنة بالخبراء التي جاء نسبة الخبراء فيها ضئيلة، و هذا يدل على طبيعة المضمون الذي قد يكون مساهماً نوعاً ما في ترقية اقتصاد خارج المحروقات.

3/ تعرض جريدتي الخبر والشعب لموضوع الاقتصاد خارج المحروقات:

جدول يمثل فئة المواضيع في جريدتي "الشعب" و "الخبر":

	جريدة "الشعب"		جريدة "الخبر"	
الموضوع	تكرار	نسبة م %	تكرار	نسبة م %
استثمارات وطنية	19	% 17.92	8	% 11.59
استثمارات أجنبية	16	% 15.09	12	% 17.39
مكافحة الفساد	3	% 2.83	2	% 2.89
سياسة التقشف	2	% 1.88	1	% 1.44
تنمية خارج محروقات	47	% 44.33	13	% 18.84
الاقتصاد الأخضر	5	% 4.71	1	% 1.44

الاستيراد	1	% 0.94	-	-
احتجاجات غاز صخري	-	-	5	% 7.24
الأمن الغذائي	2	% 1.88	1	% 1.44
الاكتفاء الذاتي	9	% 8.49	1	% 1.44
انشغالات	2	% 1.88	25	% 36.23
المجموع	106	% 100	69	% 100

وبحسب بيانات جدول المواضيع نلاحظ أن أغلبية المقالات تحدثت عن التنمية خارج المحروقات، وكانت لها الصدارة بتكرار قدره 47 مقالاً من مجموع المقالات 106 أي بنسبة 44.33 ٪، تليه الاستثمارات الوطنية في المرتبة الثانية بتكرار قدره 19 مقالاً أي بنسبة 17.92 ٪، ثم الاستثمارات الأجنبية في المرتبة الثالثة بتكرار قدره 16 مقالاً أي بنسبة 15.09 ٪ ، و الاكتفاء الذاتي 9 بنسبة 8.49 ٪، و بعد ذلك يأتي الاقتصاد الأخضر بتكرار قدره 5 بنسبة 4.71 ٪ ، ومكافحة الفساد بتكرار قدره 3 أي بنسبة 2.83 ٪ ، في حين تناولت موضوع الأمن الغذائي و سياسة التقشف و انشغالات بتكرار قدره 2 لكل منهم بنسبة قدرت بـ 1.88 ٪ .

نلاحظ من خلال تحليل مضمون صحيفة الشعب أنها تناولت موضوع التمنية خارج المحروقات بشكل كبير، بما فيها التنمية الصناعية، الفلاحية، السياحية الدعم الفلاحي التنمية المحلية و كذا دعم قطاع الصناعات التقليدية، و كل ما يهم الاقتصاد من مشاريع واتفاقيات تعاون واستثمار المواد الطبيعية، و نلاحظ كذلك أن الجريدة اعتنت بالمواضيع الوطنية وأولتها أهمية فيما يخص شراكاتها مع الدول الأجنبية، خاصة و أن الجزائر مستها ظاهرة نزول أسعار النفط، فسعت لتغطية ثغرة الصناعات الطاقوية ورفع من مستوى الاستثمارات الوطنية و ترقية التنمية الاقتصادية خارج المحروقات خاصة الطاقة البديلة. هذا ، وغطت الجريدة المشاريع الأجنبية كونها مكملة للاقتصاد الوطني و معززة له، أما احتجاجات المواطنين حول الغاز الصخري وانشغالات بعضهم لم يأخذ نصيبه من المعالجة الإعلامية وذلك يعود إلى طبيعة الجريدة كونها وطنية.

أما جريدة الخبر و بحسب بيانات الجدول، نلاحظ أن أغلبية المقالات تحدثت عن انشغالات المواطنين بكثرة بنسبة 36.23٪ أي بتكرارات قدرها 25 من أصل مجموع

تكرارات بلغت 69، في حين التنمية خارج المحروقات وكانت في المرتبة الثانية بتكرار قدره 13 بنسبة 18.84 ٪، تليه المواضيع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية بلغ تكراره 12 بنسبة 17.39 ٪، ثم الاستثمارات الوطنية بتكرار قدره 8 بنسبة 11.59 ٪، وبعدها احتجاجات الغاز الصخري بتكرار قدره 5 أي بنسبة 7.24 ٪، في حين بلغ عدد تكرارات سياسة التقشف 2 أي بنسبة 2.89 ٪، يليه الاكتفاء الذاتي، الأمن الغذائي، الاقتصاد الأخضر وسياسة التقشف التي بلغ تكرارهم 1 أي بنسبة 1.44 ٪.

لاحظنا من خلال الجدول أن جريدة الخبر اهتمت بمواضيع انشغالات المواطنين بمن فيهم السياح و عمال المديريات السياحية ناهيك عن الفلاحين و آخرون، أكثر من مواضيع التنمية خارج المحروقات، و الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية الوطنية و الأجنبية التي لم تأخذ نصيبها من المعالجة، ومنه لاحظنا أن الجريدة بنقل شكاوي الفلاحين والتجار، طرح النقائص السياحية، ولم تعر اهتماما كبيراً بالمواضيع المهمة البديلة للصناعات الطاقوية كالاقتصاد الأخضر و الطاقة البديلة. ومنه نستنتج أن جريدة الخبر لم تولي اهتماما لمواضيع التنمية الاقتصادية التي من شأنها رفع من مستوى الاقتصاد، بل اهتمت بكثرة على زاوية الانشغالات.

وعليه، نستخلص أن الجريدة العمومية أولت اهتماماً أكثر في التطرق للمواضيع الاقتصادية خارج المحروقات، من الجريدة الخاصة التي عالجت الموضوع بطريقة سلبية كانت الأغلبية الساحقة للمشاكل التنموية.

4/ فروق المعالجة لموضوع الاقتصاد خارج المحروقات بين الصحيفتين:

الجدول يمثل فئة المصدر في جريدتي "الشعب"و "الخبر":

	جريدة "الشعب"		جريدة "الخبر"	
المصدر	التكرار	نسبة م %	التكرار	نسبة م %
صحفي دائم	30	% 35.71	21	% 30.43
مراسل صحفي	27	% 32.14	37	% 53.62
مصادر رسمية	25	% 29.76	7	% 10.14
وكالة الأنباء	1	% 1.19	-	-
مصادر أخرى	1	% 1.19	4	% 5.79
المجموع	84	% 100	69	% 100

اعتمدت جريدة الشعب في معالجتها للمواضيع الاقتصادية على تنوع المصادر في تغطيتها للموضوع من مراسلين، وكالات أنباء، و صحفيين دائمين، و مصادر رسمية، حيث بلغ عدد التكرارات 84 مصدر موزعة على الصحفي الدائم بأكبر تكرار قدره 30 بنسبة 35.71 ٪، و مراسل صحفي بلغ تكراره 27 بنسبة 32.14٪ ، ثم تليه المصادر الرسمية بتكرار قدره 25 بنسبة 29.76 ٪ أما وكالات الأنباء و مصادر أخرى فبلغ تكرارهما بـ 1 أي بنسبة 1.19 ٪ .

لاحظنا من خلال نتائج الجدول أن يومية الشعب ركزت على استخدام الصحفيين الدائمين والمراسلين الصحفيين و مصادر رسمية في استقاء المعلومات المتعلقة بقضايا الاقتصاد خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، و منه فإن الجريدة و لكي تلم بجميع الجوانب اعتمدت على الصحفيين الدائمين لتغطية الأحداث الوطنية، و المراسلين و المبعوثين لنقل الحدث المحلي و إلاّ الأجنبي، و لم تعتمد على وكالات الأنباء بكثرة ليس لعدم اهتمام الجريدة بالموضوع، و إنما لإحاطة وإلمام الصحفيين و المراسلين بالحدث و في الوقت المناسب .

هذا، واعتمدت جريدة "الخبر" على المراسل الصحفي في المرتبة الأولى بتكرار قدره 37 من أصل 69 أي بنسبة 53.62 ٪ يليه صحفي دائم في المرتبة الثانية بتكرار قدره 21 أي بنسبة 30.43 ٪، و يأتي في المرتبة الثالثة المصادر الرسمية حيث بلغ تكراره 7 بنسبة 10.14 ٪ و أخيراً المصادر الأخرى بتكرار 4 أي بنسبة 5.79 ٪.

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن جريدة الخبر تعتمد في نقل الأخبار عبر الوطن على المراسلين الصحفيين، وذلك للإلمام بجميع الأحداث عبر التراب الوطني أين يتعذر على الصحفي الدائم الوصول أحيانا، و ذلك لتغطية انشغالاتهم ومشاكلهم في القطاع الاقتصادي خارج المحروقات، في حين يعتمد الصحفي الدائم في تغطية الأحداث كالمؤتمرات وملتقيات الوزراء، والمسئولين و صناع القرار، كما لاحظنا أن جريدة الخبر لم تعتمد على وكالات الأنباء لجلب معلومات معينة تخص القطاع محل الدراسة، لاكتفائها بالأخبار التي يبعثها مراسليها عبر الوطن.

الجدول يمثل فئة الموقع في جريدتي "الشعب" و "الخبر":

	جريدة الشعب		جريدة الخبر	
الموقع	تكرار	نسبة م %	تكرار	نسبة م %
أعلى يمين الصفحة	12	% 14.28	13	% 18.84
أعلى يسار الصفحة	17	% 20.23	12	% 17.39
على امتداد صفحتين أو صفحة	4	% 4.76	-	-
أسفل يمين الصفحة	12	% 14.28	8	% 11.59
أسفل يسار الصفحة	7	% 8.33	10	% 14.49
أعلى الصفحة على امتدادها	7	% 8.33	-	-
أسفل الصفحة على امتدادها	-	-	-	-
أعلى وسط الصفحة	-	-	2	% 2.89
أسفل وسط الصفحة	2	% 2.38	3	% 4.34
وسط الصفحة	3	% 3.57	5	% 7.24
يمين وسط الصفحة	7	% 8.33	5	% 7.24
يسار وسط الصفحة	13	% 15.47	11	% 15.94
المجموع	84	% 100	69	% 100

تشير البيانات الإحصائية للجدول رقم (10) بأن مواضيع الاقتصاد خارج المحروقات في يومية الشعب قد ظهرت معظمها في أعلى يسار الصفحة بتكرار قدره 17 من أصل 84 بنسبة 20.23 ٪ ، ونسبة ليست بعيدة عن سابقتها أي يسار وسط الصفحة بتكرار قدره 13 أي بنسبة 15.47 ٪، أما موقع أعلى يمين الصفحة و أسفل يمين الصفحة قدر بتكرار 12 بنسبة 14.28٪، يليه أسفل يسار الصفحة و أسفل الصفحة على امتدادها و يمين وسط الصفحة بلغ تكرارهم بـ 7 بنسبة 8.33 ٪، ثم على امتداد صفحة أو صفحتين بتكرار قدره 4 بنسبة 4.76 ٪، وبعد ذلك يأتي وسط الصفحة بتكرار قدره 3 بنسبة 3.57 ٪، أما أسفل وسط الصفحة بلغ تكراره 2 بنسبة 2.38 ٪

نلاحظ من خلال هذه النسب أن جريدة الشعب نوعت في المواقع على حسب درجة أهمية الموضوع، وحسب الأرقام المبينة في الجدول فقد أعطت أهمية للموضوع بتموقع الحدث في الجهة اليسرى تخصص للمضامين الأكثر أهمية، سواء في يسار وسط الصفحة أم أعلى يسار الصفحة، وكذلك خصصت مواضيع على امتداد صفحة أو صفحتين، وهذا خير ذلك على اهتمامها بموضوع الاقتصاد خارج المحروقات.

في حين تشير البيانات الإحصائية للجدول أعلاه بأن مواضيع الاقتصاد خارج المحروقات في يومية الخبر قد ظهرت في أعلى يمين الصفحة بتكرار قدره 13 من أصل69 بنسبة 18.84 ٪، يليه أعلى يسار الصفحة بلغ تكرارها 12 بنسبة 17.39 ٪، أما يسار وسط الصفحة بلغ تكرارها 11 بنسبة 15.94٪، أما أسفل يسار الصفحة فكان تكرارها 10 بنسبة 14.49 ٪، في حين المواضيع التي جاءت أسفل يمين الصفحة قدرت بـ 8 بنسبة 11.59 ٪، يليه وسط الصفحة و يمين وسط الصفحة بتكرار قدره 5 و بنسبة 7.24 ٪، ثم أسفل وسط الصفحة بتكرار قدره 3 و بنسبة 4.34 ٪، و في الأخير أعلى وسط الصفحة فكان له 2 تكرارات بنسبة 2.89 ٪.

نلاحظ من خلال المعطيات المسجلة في الجدول أن جريدة الخبر لم تولي اهتمام كبير بالمواضيع الاقتصادية خارج المحروقات لتموقعها في الجهة السفلى ، في حين كأن للمواضيع المتموقعة في الجهة اليسرى سواء العليا أو الوسطى أو اليمنى ضئيل لحد ما.

نستخلص من خلال جدولي الموقع و المصدر الذين بينا لنا مدى اهتمام الجريدتين بالموضوع من حيث من يكتب، وأين يُكتَب الموضوع، خاصة الموضع الذي يلعب دوراً مهماً في ترتيب المواضيع ذات الأولوية في أجندة الجريدة.

نتائج التحليل الكمي و الكيفي:

1 - شكلاً، نستنتج أن الجريدتين وفقتا في تناولهما للموضوع من ناحية نوع المادة الإعلامية المتنوعة التي قدمت في كليهما، و ذلك لوفرة المعلومات في المجال دليل على ذلك قلة الأخبار البسيطة في كلتا الجريدتين، علاوة على ذلك فإن كلتاهما أعطيا الأهمية للوطني على حساب الأجنبي و الاستثمارات الأجنبية، خاصة في خضم تذبذبات بأسعار البترول وتدحرج الصناعات الطاقوية فجأة لأسباب سياسية لا تعنى بالدراسة محل البحث.

2 - نستنتج أن الجريدتين مطلعتين على الحدث الاقتصادي من خلال تنوع مصادر المعلومات التي تعتمدان عليها، وندرة اعتمادهما على أخبار وكالات الأنباء.

3 - أما مضموناً، نستنتج أن الجريدتين لم تبرزا قدرة الجزائر على التصدير خارج المحروقات، على غرار تحقيق الاكتفاء الذاتي، و التخلص من التبعية الاقتصادية للدول الأجنبية، في حين كان بإمكانها تشجيع الصناعة البديلة للصناعة الطاقوية من خلال معالجة

مواضيع تحث على رفع نسبة الزراعة و الفلاحة، و أخرى تشجع على تطوير مجال التصنيع، و تحسين الخدمات السياحية لرفع نسبة الصادرات و تقليل الواردات.

4 - نستنتج من خلال ما حللناه من عينة لجرائد "الخبر" الخاصة و "الشعب" العمومية، العديد من الملاحظات كون تأثير عامل الملكية الذي يلعب دور سلبي يجعل الصحفي مجرد موزع بريد، ناقل للمعلومة، دون محاولة الاجتهاد أو الشرح أو تفسير الأسباب و الخلفيات، و وضع الأخبار في سياقها العام.

5 - تبين أن الجريدتين سعتا إلى نقل المعلومات الاقتصادية للقراء و صناع القرار من خلال المشاريع و الاستثمارات و كذا الاحتجاجات.

6 - تبين أن الجريدتين و رغم خبرتهما أنهما لم تصلا بعد إلى صياغة مواضيع اقتصادية بالمستوى المهني المطلوب والذي من شأنه أن يغير مسار التنمية الاقتصادية للبلد، و تدخل في متسبباته عوامل عدة، منها ما هو معروف بتقيد حرية الصحفي في ظل قانون الإعلام الذي نص على حرية التعبير، و منها ما هو مرتبط بالمستوى و مهنية الطاقم العامل بالمؤسسة الخاصة ، وعدم وجود اختصاصيين في المجال داخلها، في حين تعتمد اليومية العمومية في ملاحقها الاقتصادية على آراء مختصين و محررين ذو خبرة في المجال .

7 - عالم الاقتصاد في الجزائر مرهون بالقضايا السياسية في التناول الإعلامي للقضايا الاقتصادية خارج المحروقات رهن ما يرضي المسؤولين، خاصة جريدة "الشعب" العمومية، إضافة إلى المحاور والاهتمامات التي تشغل تناول الصحيفة العمومية للمسائل الاقتصادية، وهي تركز على النشاطات الرسمية لإطارات السامية في الدولة الجزائرية، حيث نجد تلك المواضيع امتداد لندوات أو ملتقيات أو تتزامن مع قرارات حكومية مستقبلية أو سياسات معينة، إذ أن هذا الارتباط بالنشاط الرسمي يحدّ من حرية التناول ومهنية العمل ويفرغ التناول الإعلامي من محتواه وأهميته.

8 - و من جهة أخرى، بين تقييد للحرية إلى حرية خاصة في القطاع الإعلامي المكتوب الخاص، ونخص بالذكر جريدة الخبر التي تناولت الموضوع لكن ركزت على الجانب السلبي من الموضوع، إذ عمدت نقل سلبيات التنمية الاقتصادية مع نقد مستمر و غير مباشر لقرارات سياسيي البلد، و هو ما يعكس المكانة المتأخرة للإعلام الاقتصادي المكتوب في الجزائر ، و هو ما تبين لنا أنه لا توجد هناك مراعاة حقيقية للموضوع، إذ يراعي و لحد كبير

لانشغالات و اهتمامات المواطنين و أولوياته، و هذا في ظل غياب مستشارين اقتصاديين في الجريدة الذين من شانهم مراقبة المضامين ذات الاختصاص.

9 - تبين لنا فروقات واضحة في كيفية المعالجة لكلتا الجريدتين محل الدراسة، حيث ظهر العمومي في تناوله لجل مواضيعه إيجابياً بتناوله لمواضيع إيجابية كما أشرنا من قبل على تركيزه على النشاطات السياسي، خاصة زعزعة النشاط الاقتصادي للجزائر و نقص مداخليها على حساب مصاريفها ، أما القطاع الخاص فقد كان سلبيا في أغلب الأحيان و عبر عن استياء المواطن من الأوضاع التي آلت إليها البلد إضافة إلى نقائص في عدة هياكل اقتصادية خاصة في الأرياف التي من شأنها رفع كفة ميزان المداخيل و المضي بالقطاع الفلاحي قُدما.

10 - الركود الموجود في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات خاصة، وقيام قطاع اقتصادي غير منتظم أساساً، إضافة إلى الضغوط الموجودة و التي تحد من حرية التناول المهني للمواضيع المختلفة في قطاع الاقتصاد، زاد من تدهور العمل الموضوعي و انكماش هامش الحرية في تناول الملفات و مواضيع مختلفة.

11 - لم نصل بعد إلى مستوى يجعل الصحافة تلعب دور في بدل مجهود يساعد على ترقية الاقتصاد من خلال معالجة قضايا ومواضيع مختلفة من زوايا تجعل من الاقتصاد الجزائري يسمو و يرقى إلى مستويات وصلت إليها دول أخرى ليس لديها ما تملكه الجزائر، وهذا كون الصحافة الجزائرية تصل إلى أيدي صناع القرار، وساعدت في كثير من المجالات عدا الاقتصادي الذي نقلة نوعية سببه السقوط الحر لأسعار النفط.

خاتمة :

وفي خاتمة هذه الدراسة التي عالجت فيها جزء صغير لا يتجزأ من الواقع الاقتصادي ودور الإعلام في ترقيته، استنتجت أن عديد الجوانب التي عالجتها الدراسة فيما يخص معالجة مضامين الصحافة اليومية الجزائرية لمواضيع الاقتصاد خارج المحروقات، التي تلعب بدورها دوراً كبيراً في التأثير على القارئ وتساعد في رفع مستوى الاقتصاد لفروعه هذا إذا كانت مؤثرة و فعالة، لكن الإعلام الجزائري خاصة القطاع الخاص يعاني نقص كبير في المجال الاقتصادي .

و بناءً على كل ما تقدم نوصي بالآتي :

1 - ضرورة أن تعمل الصحافة الاقتصادية الجزائرية اليومية على تحديد إستراتيجية واضحة ومحددة الأهداف على المدى الطويل والقصير، وأن تكون هذه الإستراتيجية واضحة لكافة العاملين فيها وألا تترك الأمور في غياب القواعد والمحددات و الثوابت و أن تراعي المضمون بجانب الشكل.

كما يجب أن تكون هذه الإستراتيجية واقعية يمكن تنفيذها و الأخذ في الاعتبار كافة العوامل والظروف المحيطة، فكما يقول ماكفيل(14) " إن متطلبات الصحافة الناشئة تختلف عن متطلبات الصحافة الناضجة، و بالتالي فإن محاولة فرض النماذج القانونية أو الاقتصادية أو التنظيمية لواحدة منها على الأخرى سوف تفشل في تفسير الاختلافات الأساسية الناتجة عن مجموعة من العوامل التاريخية و الثقافية".فعلى سبيل المثال مراعاة حدود الحرية التي تطالب بها الصحافة بحيث ألا يؤدي النشر إلى إلحاق الضرر بجهة ما أو بالاقتصاد القومي وأن يضبط بمعيار المسؤولية الاجتماعية.

2 -تكتفي الصحافة اليومية الجزائرية الاقتصادية بوظيفة الإخبار و تقوم بها بشكل جيد من حيث الشكل، أما من حيث المضمون فهي تهمل مجالات أخرى لا تقل حيوية و أهمية على المدى الطويل، و من الأهمية بمكان أن يكون التوازن الكمي و الكيفي في تغطية المجالات المختلفة ضمن إستراتيجية الصحف على المدى الطويل.

3 - لابد للصحافة الجزائرية أن تقوم بالوظائف الأخرى الموكلة إليها من تثقيف ونشر الوعي و تغيير في البنية التحتية من حيث أنماط الاستهلاك والإنتاج والإدخار والاستثمار من خلال بناء المعرفة التراكمية لدى الأفراد بما يخدم الاقتصاد الكلي و زيادة الدخل القومي ورفاهية الشعوب على المدى الطويل، وارتأينا أنه يجب أن تعمل الوسيلة الإعلامية إلى جانب الوسائل الأخرى التي يعتمد عليها في التغيير والتثقيف والتأثير أن تعمل على تغيير القيم والمعتقدات والسلوك من شأنها مقاومة التغيير إيجابياً وقبول أساليب أفضل في التعامل مع متغيرات الاستهلاك والإنتاج بما يحسن الأداء الإنتاجي، وبالتالي يدفع الاقتصاديات نحو النمو. ذلك أن العديد من أنماط الحياة والتي تنشر بين الشعوب لأسباب وعوامل عديدة منها ما هو سياسي و ثقافي و اجتماعي و ديني لابد من تغييرها لدفع عجلة النمو و التقدم الاقتصادي (15).

3 -تعد ندرة الكادر المتخصص من أكثر المعوقات التي تقف أما رفع الأداء النوعي للصحف. و نقترح فيما يتعلق بالكوادر قيام بدوارات تكوينية، أنه حتى تكون فاعلة يجب أن تصمم و تدار وفق متطلبات و احتياجات الصحفيين و وفق المعلومات التي يرى الصحفي أنه بحاجة إليها.

فيجب أن يلم الصحفي بحد أدنى من المعلومات الاقتصادية العامة و من ثم التخصص في مجال معين، بمعنى التدريب على الكتابة في مجال معين من مجالات الاقتصادية كالتحليل المالي للبورصات، أو الأسهم، أو تكنولوجيا المعلومات، السيارات، الزراعة، الاستثمارات وقوانينها، الصناعة و السياحة.... نقول أن الدراية بهذه المجالات هو ضرورة و لكنه غير كاف إذ لابد للصحفي أن يكون على علم بالأساسيات.

4 - نوصي بإجراء دراسات متعمقة في أكثر من مجال، و إن كان الهدف من هذه الدراسة تحليل محتوى المواد التحريرية الاقتصادية الكمي و الكيفي بحيث تم معرفة معالجة الصحف موضوع الدراسة للقطاعات و المجالات المختلفة ضمن أكثر من نطاق جغرافي و المصادر المتعددة التي اعتمدت عليها هذه الصحف و مدى توافر المحددات الرئيسية وصولا إلى الأداء النوعي لهذه الصحافة. و معرفة الأسباب وراء عدم القدرة على مستوى أفضل من الأداء والنتائج التي أدت إليها هذه الأسباب. و عليه فإن تخصيص دراسات متعددة تبحث مل منها في مجال من المجالات الاقتصادية بشكل أكثر تخصصا قد يفيد ذلك في الارتقاء بهذا المجال من الصحافة، و بالتالي الارتقاء بالاقتصاد الوطني، إضافة إلى دراسات تتناول التحليل للمجالات المختلفة كلا على حدة و الوقوف على الأسباب وراء المعالجة السطحية للمواد الاقتصادية و عدم متابعة الأخبار و الأحداث و نتائجها على المواطن العادي و كذا صناع القرار بالدرجة الأولى.

4 - يمكن أن تتدارك كلية علوم الإعلام و الاتصال كافة القصور في الكتابة المتخصصة ومن ضمنها الاقتصادية، و رفع مستوى الأداء النوعي من خلال تدريسها في مناهجها وتدريب الطلاب عليها.

قائمة المراجع:

(1) أبو العلا صالح، الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2007، ص20.

(2) أديب خضور، الإعلام المتخصص، ط 2 ، دمشق، المكتبة الإعلامية، 2005، ص 91 - 93.

(3) عور السيد، الإعلام المتخصص دراسة و تطبيق، بنغازي، جامعة فاريونس، 2003، ص 50 - 51.

(4) سمير حسن ، بحوث الإعلام، ط 2، (القاهرة: عالم الكتب، 2006) ، ص 160.

(5) يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، ط1،(الجزائر، 2007، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع) ، ص 18 -19.

(6) محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 24.

(6) ماهر عودة الشمالية و محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، "الصحافة المتخصصة"، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، عمان، 2014، ص 16.

(7) صلاح عبد اللطيف، "الصحافة المتخصصة"، الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، 2002، ص 8.

(8) ماهر عودة الشمالية و محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(9) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "الموسوعة الاقتصادية و الاجتماعية"، دار النشر والتوزيع الإلكتروني كتب عربية، ص 548 -549. www.kotobarabia.com

(10) محمد عبد العزيز و محمد علي الليبي، "التنمية الاقتصادية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، سنة 1994، ص 1.

(11) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سبق ذكره، ص 311.

(12)عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي خالة التمور الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، 2013/2012.

(13) جمال جاسم المحمود، دور الإعلام في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20، العدد الثاني، 2004.

(14) - ماكفيل توماس، الإعلام الدولي، ترجمة حسني نصر، دار الكتاب الجامعي، العين، 2005، ص 61.

(15) - محي الدين عمرو، التخلف و التنمية، بيروت، دار النهضة العربية، 1976، ص 140 - 152.